

استخدام مؤشرات السيولة والربحية لتقييم الأداء المالي لشركة الاتصالات آسياسيل
للفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)

م. سوزان عبد الكريم فرج

جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد

sozan.faraj@univsul.edu.iq

م.م سazan علاء الدين عمر

جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد

Sazan.omer@univsul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.3.8>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/٩/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٣/٦

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٢/١١

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مؤشرات السيولة والربحية لتقييم الأداء المالي لشركة الاتصالات آسياسيل، وذلك لمعرفة أداء هذه الشركة من أجل الارتقاء بمستواها، وفي هذا الإطار تكمن مشكلة البحث من خلال قلة السيولة وعدم توافرها في الوقت الملائم للشركة، وعليه تم تقييم الشركة بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية، وتتجلى أهمية البحث من خلال إظهار أهمية هذه المؤشرات المالية لمعرفة الوضع المالي للشركة، وإجراء مقارنة بين السنوات المذكورة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي يعتمد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)، وتم استخدام هذه النسب (نسب التداول، نسب السيولة السريعة، والعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية) لتقييم الأداء المالي لشركة، وأظهرت النتائج أنه يمكن استخدام مؤشرات السيولة والربحية لتقييم الأداء المالي لشركة الاتصالات آسياسيل، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها تواجه الشركة قصور أو انخفاض في الأداء المالي من أجل تحقيق الاستثمار، وبناء على يكمن للشركة الاعتماد على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للشركة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، تقييم، الأداء المالي.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٣) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٥٩-١٧٤

(١٥٩)

Using liquidity and profitability indicators to evaluate the financial performance of Asiacell Telecommunications Company for the period (2016-2021)

Assist. Lect. Sazan Aladdin Omar

Sulaymaniyah University

College of Administration and Economics

Sazan.omer@univsul.edu.iq

Lect. Suzan Abdel Karim Farag

Sulaymaniyah University

College of Administration and Economics

sozan.faraj@univsul.edu.iq

Abstract

This study aims to clarify the liquidity and profitability indicators to evaluate the financial performance of Asia Info Telecom, understand the performance of the company, and improve its level. In this case, the problem is lack of liquidity and lack of liquidity. It is available at the appropriate time of the company. Therefore, the company is evaluated according to liquidity and profitability indicators. The importance of the study is reflected in the importance of these financial indicators for understanding the company's financial situation and comparing the above years. In theory, the descriptive method is used, while the application depends on the financial report issued by the Iraqi Stock Exchange (2016-2021), and these ratios are used. (transaction ratio, quick liquidity ratio, return on investment, return on equity). The results show that liquidity and profitability indicators can be used to evaluate the financial performance of telecom company Asia cell, This research has put forward a series of suggestions, among which the most prominent one is that the company is faced with insufficient or declining financial performance when realizing investment. Therefore, the company can rely on financial indicators to evaluate the company's financial performance.

Keywords: Liquidity Index, Profitability Index, Evaluation, Financial Performance.

المقدمة:

تسعى جميع الشركات إلى تحقيق العديد من الاهداف من أجل تحسين الأداء المالي لها وفي نفس الوقت يبين مدى استغلالها لمواردها بشكل عقلاني، ويعد توفر السيولة وتعظيم الربح، من أهم الأشياء التي تسعى لها الشركات، لذلك فالشركات تحتاج إلى تقييم أدائها المالي لمعرفة مستواها ومدى قدرتها للقيام بوظائفها بشكل مميز. لهذا يعد استخدام مؤشرات السيولة والربحية من إحدى الأدوات المهمة لتقييم أداء لشركات، التي ظهرت في القرن التاسع عشر، إذ يتم الكشف عن نقاط القوة والضعف للشركة وذلك لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وزيادة نسبة السيولة والربحية ورفع مستوى الأداء المالي، وتحديد الوضع المالي للشركة في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ولتحقيق نتائج مرضية، وبقيائها في عالم تسوده المنافسة الحادة، ونتيجة للأزمات المالية التي يشهدها العالم بكثرة الذي نتج عنه إفلاس مجموعة من الشركات، لذلك تحتاج الشركات إلى تقييم أدائها المالي للمشاريع. كما ويعد التحليل المالي ضروري، من أجل معرفة الوضع المالي للشركة، والتخطيط للمشاريع المستقبلية، ومن خلال هذه المؤشرات ليتم تحديد الأرباح والسيولة التي تمتلكها الشركة، وهي أداة لتشخيص وتقييم لحالتها المالية لفترة زمنية محددة، ومدى كفاءة إدارة الشركة لاستثماراتها، والحفاظ على الأداء المالي الجيد لشركات الذي من خلاله يتم تصحيح أداء للشركة، ويتم إجراء مقارنة للبيانات المالية للشركة لفترة زمنية محددة أو مجموعة من الشركات. وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يتناول منهجية البحث، في حين المبحث الثاني يتناول الجانب النظري، إذ يوضح فيه مؤشرات السيولة والربحية وتقييم الاداء المالي، أما المبحث الثالث مخصص للجانب التطبيقي والمبحث الرابع يأتي بأهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة ثم قائمة المصادر المستخدمة في كتابة البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث من خلال وجود مخاطر قلة السيولة وعدم توافرها في الوقت الملائم، نتيجة عدم الاحتفاظ بالسيولة كافية للالتزام بسداد ما عليها من واجبات ولتحقيق معدلات معقولة من الربحية، ومن هذا المنطلق ظهرت الأسئلة التالية (هل تساعد مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الأداء المالي لشركة آسياسيل) ومن خلال هذه الاشكالية يمكن طرح وصياغة الاسئلة الفرعية كالآتي:

١. هل تساهم مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الأداء المالي للشركة؟
٢. هل ستؤدي هذه المؤشرات إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف لأداء هذه الشركة ووضع الحلول المناسبة لها؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث من أهمية استخدام مؤشرات السيولة والربحية لتقييم الأداء المالي للشركة ومعرفة المركز المالي خلال فترات الدراسة، إذ إنها تساعد على إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية لشركة، والسياسة المالية التي تتبعها، وأدائها واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة التي يجب أن تتبعها، وما يجب عليها أن تفعله من خطط مستقبلية لتعزيز نقاط قوتها والتغلب

على نقاط الضعف، لتعظيم حصتها السوقية، وتقليص انحرافاتهما، والمساهمة في تحسين مستوى أداء الشركة من أجل البقاء والاستمرار وتعزيز قدرتها التنافسية، وبيان الأداء الفعلي للشركة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على معطيات القوائم المالية و إظهار ما تخفيه من خلال النتائج، لمعرفة المركز المالي أو وضع الشركة وتوضيح نقاط الضعف والقوة وتحديد السيولة والربحية، إذ يتم من خلالها تحديد مستوى أداء الشركة وتقديم إطار نظري عن مؤشرات السيولة والربحية والأداء المالي أهميتها وأهدافها، وتقديم مجموعة من التوصيات من أجل رفع الأداء المالي لشركة تنسجم مع الواقع الحالي بالاعتماد على نتائج الجانب التطبيقي.

رابعاً: فرضية البحث:

- في ضوء مشكلات البحث التي تمت أثارها تفترض الباحثان الآتي:
١. إن استخدام مؤشرات السيولة والربحية لها أهمية كبيرة لتقييم الأداء المالي لشركة آسياسيل.
 ٢. إن استخدام مجموعة من المعايير المحدودة في عملية التقييم هو مقياس لقدرة الشركة في تحقيق أهدافها واستغلال أهدافها.

خامساً: حدود البحث:

١. الحدود الزمانية: وتتمثل من السلسلة الزمنية بين (٢٠١٦-٢٠٢١).
٢. الحدود المكانية: شركة آسياسيل للاتصالات / في إقليم كردستان العراق.

سادساً: الأساليب المعتمدة في جمع البيانات والمعلومات للبحث:

- لإثبات فرضيات البحث والوصول إلى الأهداف المرجوة اعتمدت الباحثات على نوعين من المصادر ويمكن تقسيمها كالآتي:
١. الجانب النظري: لتغطية هذا الجانب تم الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث والدوريات والدراسات المنشورة والاستعانة بشبكة المعلومات العالمية (الأنترنت).
 ٢. الجانب التطبيقي: استعانة بالبيانات المتعلقة بشركة آسياسيل في كردستان من خلال القوائم المالية للشركة وتحليلها، مستنداً على النتائج المالية الواردة في التقارير السنوية لشركة آسياسيل للاتصالات في إقليم كردستان.

المبحث الثاني: الجانب النظري:

١. مؤشرات السيولة والربحية:

أولاً: مفهوم مؤشر السيولة:

هناك تعريف متعددة لمفهوم السيولة فمنهم من يقول أنها تعبر عن فعالية الشركات للالتزام بالمطلوبات التي تقع على عاتقها، وقد تطرق عدد من الباحثين إلى مفهوم السيولة، وقد عرفها (عبد الحميد، ٢٠٠٢: ٢٣٠) بأنها مفهوم نسبي تعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. وقد أشار (عبد السادة وآخرون، ٢٠٠٨: ١٢١) إلى أنها تعني القدرة على تلبية والإيفاء بالتزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر، ويعرفها (Drwhmann, ١٦٢)

(2013:2173) بأن السيولة تعبر عن العلاقة بين النقد والموجودات سريعة التحول إلى نقدية وبين الالتزامات المطلوبة والوفاء بتاريخ الاستحقاق، ويشير (Ndukwe,2013:3) بأنها توافر الأموال، أو ضمان توافر الأموال بسرعة لتغطية جميع التزامات التدفق النقدي في الوقت المناسب. أما (العامري وآخرون، ٢٠٢١: ٥٥) عرفوها بأنها قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطائها الإمكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها مستحقة الأداء خلال الفترة المالية، أما (سلمان، ٢٠٢١: ١٨) يقول ان السيولة في معناها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذن ذات متغيرين آسياسيين (أصول سائلة وتواريخ استحقاق الديون). أما من وجهة النظر الباحثات فإن السيولة هي سرعة إمكانية الشركة لتحويل أصولها إلى نقد من أجل الالتزام بمطلوباتها التي تقع على عاتقها في الوقت المحدد بدون تكبد تكاليف أخرى.

ثانياً: أهمية السيولة:

تعد السيولة أداة مهمة للمحافظة على استمرار استدامة الشركة، لذلك يمكننا تلخيص أهمية السيولة في النقاط الآتية: (الزهراني البناء، ٢٠٢٢: ٤٤)

١. تعد بأنها مؤشراً حيوياً للوضع المالي للشركات وعملاتها وإداراتها.
٢. إنها تظهر الشركة أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماتها تجاه جميع الأطراف.
٣. أنها تشكل تعزيزاً لثقة من كل المقترضين والمودعين وحملة الأسهم، والتأكيد لهم بأن المؤسسة قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلباتها.
٤. التأكيد على للقدرة في الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملزم بها.
٥. لا يمكن أن يقوم ببيع بعض الموجودات بالخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.
٦. وجود السيولة يمكن المؤسسات من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.

كما أشار (المولى، ٢٠١١: ١٢٥) إلى أن السيولة تعد عاملاً مهماً يؤثر على كفاءة السوق، وهي مؤثرة مثلها مثل عمق السوق، وأن الأسواق المالية التي تنسم بالكفاءة تكون لها أثراً إيجابياً في النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، وكذلك إن أي نقص في السيولة سوف يجعل المشاركين في عمل السوق المالي يفقدون الثقة في توقعاتهم عن الأسعار المستقبلية.

ثالثاً: أهداف الاحتفاظ بالسيولة:

من أهداف الاحتفاظ بالسيولة النقدية لأي منظمة من المنظمات: (السنفي، ٢٠١٣: ٥٨)

١. تحسين سمعة المنظمة ودعم ثقة المقرضين بها وذلك من خلال بناء سمعة ائتمانية عالية، وهذا لا يتم إلا إذا كان لديها سيولة كافية تمكنها من سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها.
٢. تمكين المنظمة من الاستفادة من الخصم النقدي الذي تناله في حالة شراء السلع والمواد التي تحتاجها نقداً، أو في حالة السداد خلال فترة قصيرة.
٣. تمكن المنظمة من مواجهة الظروف الطارئة التي قد تتطلب توفر مبالغ نقدية جاهزة وفورية. ومما سبق لابد من توافر سيولة كافية من أجل سداد القروض على عاتقها في الفترات المحددة لها، وللمحافظة على سمعتها الجيدة في السوق.

رابعاً: أنواع مؤشرات السيولة:

أظهرت مجموعة من الدراسات المالية والمصرفية أن هناك مؤشرات متعددة لقياس مستوى السيولة في الشركات، إذ تستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، إذ يتم المقارنة بين الالتزامات قصيرة الأجل والأصول المتداولة لمقابلة هذه الالتزامات في الأجل القصير. وتتكون من النسب الآتية: (الحنوي وآخرون، ٢٠١٩: ٦٨)

١. نسب التداول (السيولة العامة):

وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها، وتستخدم لقياس السيولة (سراج، ٢٠١٦: ١٧٧). وبعبارة أخرى تشير هذه النسبة إلى الموجودات المتداولة فيما يتعلق بالمطلوبات المتداولة، إذ إن ارتفاعها يشير إلى ارتفاع مستوى السيولة، ومن ثم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وعليه يجب أن تكون القيمة الدفترية لموجودات المتداولة لأي شركة تساوي بالضبط القيمة الدفترية لمطلوباتها المتداولة، أما انخفاضها فيشير إلى انخفاض السيولة (Henry, et.al., 2011: 301)، وتم قياس نسبة التداول وفق الصيغة الآتية: (محمد وآخرون، ٢٠١٥: ١١٥)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وقد أشار كل من (Frank & Pameela, 2003: 749) إلى أن القيمة المقبولة لهذا المؤشر هي (1:2)، أي أن الموجودات المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة.

٢. نسبة السيولة السريعة أو (النسبة السريعة):

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة قصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها، وهي المخزون، وتحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروحاً منها المخزون على المطلوبات المتداولة. وأن القيمة المقبولة للنسبة هي مرة واحدة أي (1:1) ويتم قياسها وفقاً للصيغة الآتية: (العامري، ٢٠١٥: ٩٥)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

خامساً: الربحية:

هناك تعاريف متعددة لمفهوم الربحية فقد عرفها (علوان، ٢٠١٥: ٥٥) بأنها هي مقدرة الشركة على الكسب وتحقيق الربح خلال عملياتها في فترة زمنية محددة بأقل مخاطر ممكنة، ويعبر عنها بالعلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا يتبين بأن جهداً كبيراً يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس المخاطر، وأشار (Robinson, et.al., 2015: 329) إلى أن الربحية هي قياس للمركز التنافسي للوحدة الاقتصادية في السوق، وبالتالي قياس جودة إدارتها، فقدرتها على توليد الربح من رأسمالها المستثمر هو المحدد الرئيس للقيمة الإجمالية للوحدة، وقيمة أوراقها المالية التي تصدرها، وهي محور تركيز جهود المحللين.

وعرفها (Che Johari, et.al., 2020) بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد هدفاً للمنشأة، ونعبر عن الربحية

بمعدل العائد على الأصول، الذي يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، ويقاس بقسمة صافي الدخل / إجمالي الأصول، إذ تعطي نسبة الربحية مؤشرات القدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة. وقد عرفت الباحثان الربحية بأنها نسبة الأرباح التي تحققها الشركة من مبيعاتها أو استثماراتها، أي كفاءة إدارتها خلال فترة زمنية معينة، عند الاستخدام الملائم للموارد، وبأقل مخاطرة.

سادساً: أهمية الربحية:

- ويمكن استعراض أهمية الربحية من خلال ما يأتي: (Toshniwal,2016:177)
١. تحليل الربحية لتفسير قدرات الكسب الحالية والمستقبلية للوحدات الاقتصادية.
 ٢. تبرز أهمية الربحية عندما تكون هدفاً يساعد في توجيه سلوك المدراء والموظفين الآخرين.
 ٣. تساعد الربحية المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية بخصوص مخاوفهم حول معرفة الوضع.
 ٤. القدرة المالية للحفاظ على عافية الوحدة الاقتصادية من خلال أرباحها الصافية.

سابعاً: هدف الربحية:

يعد هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع الشركات، وهو ضروري لتحقيق بقائها واستمرارها، كما يعد هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها، ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن الشركة وكوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكيها) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (حداد، ٢٠١٤: ٢٢).

ثامناً: مؤشرات الربحية:

ينظر إلى مؤشرات الربحية على أنها مجموعة من المقاييس التي تُستعمل في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من ناحية توليد الربح من أنشطتها التشغيلية، ومن وجهة نظر المستثمر تعد واحدة من أهم عوامل التقييم، فهي توضح كفاءة الإدارة الكلية للوحدة الاقتصادية (الأغا، ٢٠١٩: ٢٧).

ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة، إذ تهم أيضاً الملاك والمقرضين الذين يقدمون قروصاً طويلة أجل للمنشأة، كما أن عدم كفاية الأرباح يعد مؤشراً غير مرضياً من وجهة المقرضين، إذ يتوقع المقرض أن تكون المنشأة قادرة على الوفاء بأصل القرض طويل الأجل من الأرباح التي تحققها وليس من بيع الأصول التي تمتلكها (هندي، ٢٠١٥: ٨٤) وتقسم هذه المؤشرات إلى:

١. العائد على الاستثمار:

يعكس هذا العائد صافي العائد على استثمارات فهو يقيس ربحية كافة استثمارات المنشأة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والنسبة النمطية لها هي (11.4%)، ويتم حساب هذا العائد بالمعادلة الآتية: (عبدالله والسهلاوي، ٢٠١٧: ٧٥)

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

٢. العائد على الحقوق الملكية:

يقيس العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين و يكشف عن أداء الإدارة، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل أداء الإدارة الكفوءة، كما أن ارتفاع هذا المعدل دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن الزيادة، أما الانخفاض فيدل على تحول متحفظ بالقروض (جدوع وجياس، ٢٠١٦: ٣١٠)، وتعد النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من (15%) (أمانى، ٢٠١٧: ٨٨) وتحسب هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

تاسعاً: تقييم الأداء:

هناك تعاريف متعددة لتقييم الأداء فقد عرفه (عبدالستار، ٢٠١٣: ٢٨٠) بأنه عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق التي تساعد على جمع البيانات والمعلومات وفقاً للأسس والمبادئ السليمة لتحديد الأداء. كما يعرف بأنه نظام قياس وتقييم الأداء في ضوء معايير محددة للنظر في مدى تطور الخطط الاستراتيجية للشركة، فضلاً عن قياس الفاعلية والكفاءة ومدى تحقيق الأهداف (السيسي، ٢٠١١: ٣٠٥)، ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه أداة التي تستطيع الإدارة من خلالها الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المالية المرسومة خلال مدة زمنية معينة والوقوف على أبرز الانحرافات والعمل على تصحيحها في الوقت الملائم (العبودي، ٢٠٢٢: ٤٨).

وقد عرفه (المطيري، ٢٠١١: ١٣) بأنه عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدي، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل وأكفأ ما أمكن اتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف.

والأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، واستغلال لمواردها المتاحة استغلالاً أمثل (مسعودي، ٢٠١٥: ٢٧). واستناداً إلى ما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه أداة لمعرفة مدى نجاح الشركة لتحقيق أهدافها خلال فترة معينة، وتحديد الأخطاء وإجراء تعديلات عليها حتى لا تتعرض الشركة للإفلاس.

عاشراً: تقييم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (دادان وحفصي، ٢٠١٤: ٢٤). يعبر الأداء المالي على استخدام المؤشرات المالية المختلفة للتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة مسبقاً، كما أنه يعكس استمراريتها وفقاً لمقاييس عديدة، منها تطور المبيعات، والأرباح التشغيلية، والعائد على رأس المال (حمزة ونسرين، ٢٠١٨: ٩١).

أحد عشر: أهمية تقييم الأداء المالي:

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي للشركات من زوايا مختلفة، إذ يمكن أن يستفاد منها مستخدمو البيانات المالية ممن لهم علاقة بالشركة ولديهم مصالح مالية لتشخيص الجوانب الإيجابية

والسلبية والإفادة من النتائج التي يوفرها الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة (رؤوف ومحمد، ٢٠٢٠: ٤٤٥) وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب الآتية:

١. يساعد تقييم الأداء المالي على معلومات وتقديمها للمستفيدين أو الإدارة في مجالات التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات ولاسيما المتعلقة بتسعير المنتج التأميني (عبود وآخرون، ٢٠١٣: ٣٩٩).

٢. يعد تقييم الأداء المالي مقياساً لنجاح الشركة وتطويرها وديمومتها، إذ تسعى الشركات إلى مواصلة النشاط بغية تحقيق الأهداف (Shermerhorn, 2008: 11).

٣. يساعد تقييم الأداء المالي على تحديد المركز الاستراتيجي للشركة من بين إطار البيئة الذي تعمل من ضمنها، ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي لها (لعبيي، ٢٠١٣: ٣٥).

اثنا عشر: خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات الآتية: (بضياف، ٢٠١٨: ٥٥١)

١. الحصول على مجموعة القوائم المالية للمؤسسة وذلك لحساب مختلف نسب المؤشرات.
٢. حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء كنسب الربحية، والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيع...
- الخ، ويتم ذلك بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
٣. دراسة وتقييم النسب، لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
٤. وضع التوصيات الملائمة اعتماداً على عملية تقييم الأداء المالي، بعد تحديد الفروقات ومعرفة أسبابها وأثرها على المؤسسات وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

ثلاثة عشر: أهداف تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية بالغة، نلخصها في النقاط الآتية: (Simon, 2009: 144)

١. تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول له.
٢. تقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها.
٣. تساعد على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة.
٤. تساعد متخذي القرار في إشرافهم وتوجيههم في سير جميع العمليات داخل المؤسسة.
٥. هي جزء من عملية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

أربعة عشر: أغراض من عملية تقييم الأداء المالي:

يستخدم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بهدف تحقيق الأغراض الآتية: (الحسيني،

٢٠٠٦: ٢١٧)

١. تقييم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم ربحية المؤسسة.
٢. تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل وتقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
٣. تقييم المركز الانتمائي للمؤسسة وقدرتها على الاستثمارية وتقييم مركزها التنافسي.
٤. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

خمس عشرة: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء:

- هناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء من أهمها: (أم كلثوم وسمية، ٢٠١٦: ٢٧)
١. **مقاييس الكفاءة:** تعد عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمؤسسات، يقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازه.
 ٢. **مقاييس الفعالية:** يقصد بها تحقيق الأهداف المرجوة التي تتعلق بالحصول على النتائج المرجوة.
 ٣. **مقاييس الاقتصاد:** تشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس مال والعمل وبين المنتج النهائي.
 ٤. **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي تتعلق بدمج المؤسسة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصالح والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.
 ٥. **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في حسابها على المعلومات المالية والمحاسبية بالشركة، مثل العائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية.

سبعة عشر: شروط التقييم الجيد للأداء:

- من أجل تمكين عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجرائها يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط، كالآتي: (عشي، ٢٠٠٢: ٣٣)
١. **توافر المعلومات الكافية:** كما سبق تناوله عملية التقييم تمر بعدة مراحل، أولها جمع المعلومات، فالمعلومات هي الأساس في التقييم فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها، وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره و أن تمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره ويفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.
 ٢. **تحديد معدلات الأداء المرغوب:** من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتصورات أدائها، وكذلك تمكن معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيريهم لتكون تحفيزاً لهم لبلوغها. توفير وسائل نقل المعلومات أو نتائج التقسيم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية أن استلزم الأمر في الوقت المناسب.
 ٣. **استمرارية عملية التقييم:** ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة، وعلى فترات دورية قد تقتصر أو تطول، وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه، فمثلاً تقييم جودة المنتجات يكون يومياً، أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهرياً.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:

نبذة تاريخية عن شركة آسياسيل للاتصالات:

تأسست شركة آسياسيل للاتصالات الخلوية عام (١٩٩٩) على يد رجل الأعمال العراقي (فاروق مصطفى رسول)، لتكون بذلك أول شركة اتصالات عراقية خلوية في العراق. في عام

(٢٠١٢) أعلنت شركة (ألتي Altai) الفرنسية لأبحاث التسويق أن آسياسيل هي العلامة التجارية الأولى في العراق ليس في مجال الاتصالات النقالة فحسب، بل في جميع القطاعات، وهو ما يعكس الحضور القوي لعلامة آسياسيل التجارية. تقدم آسياسيل خدمات الاتصالات النقالة المدفوعة مسبقاً التي شكلت (99%) من مجموع قاعدة مشتركيها لغاية (١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤). تتضمن عروض الخطوط مسبقة الدفع عدداً من حزم العروض المعدلة لتناسب قطاعات مختلفة من السوق - بما في ذلك الشباب والنساء وخدمة مبتكرة تستهدف ملايين الزوار الذين يزورون العراق سنوياً. كما تقدمت آسياسيل خدمات خط الفاتورة للشركات والأفراد، ففي كانون الأول من عام (٢٠١٤)، حصلت آسياسيل على جائزة أفضل حملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مهرجان كومزما الدولي (Comms MEA) في دبي ترميها لبرامجها الخيرية والإنسانية لدعم اللاجئين والنازحين في العراق وبرنامج متنوعة تهدف إلى مساعدتهم على التواصل مع بعضهم البعض.

وفي إنجاز ريادي جديد حققته مع بداية العام (٢٠١٣)، حصلت شركة آسياسيل للاتصالات جائزة ("mWomen") الممنوحة من قبل الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة عن فئة أفضل خدمات الاتصالات الموجهة للسيدات في الأسواق الناشئة، وذلك تقديراً لدورها الفعال وجهودها للارتقاء بصناعة الاتصالات في العراق والتي كللتها بإطلاق خط ألماس المبتكر، وذلك في مهرجان غلوبال موبايل أواردز التابعة للمؤتمر العالمي للاتصالات النقالة في مدينة برشلونة الإسبانية. وفي تشرين الثاني (٢٠١٣)، فازت آسياسيل بالمركز الأول في فئة "تمويل الشركات" عن طرحها القياسي بسوق العراق للأوراق المالية عند توزيع جوائز جمعية (ACT) الرائدة في مجال الخزانة والمالية في ٢٠١٣ خلال مؤتمر (ACTME) الذي عقد في دبي. وفي نيسان (٢٠١٣)، حازت آسياسيل على جائزة أكبر صفقة في سوق الأسهم المالية خلال مؤتمر (٢٠١٣) (TMT - Finance) الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في دبي أيضاً، أعلنت وزارة الاتصالات العراقية. وفي عام (٢٠١١) بأن آسياسيل "أفضل مشغل للنظام العالمي للاتصالات المتنقلة GSM" في العراق. وفي بداية عام (٢٠١٥) حصلت آسياسيل على رخصة تشغيل خدمات الجيل الثالث ضمن نطاق شبكتها في العراق لتقدم من خلالها جودة عالية في الاتصال الصوتي والفيديو وسرعة البيانات عالية الجودة. والآن تمتلك الشركة ما يقارب (12) مليون مشترك تغطي كل أنحاء العراق.

والجدير بالذكر لقد قامت الباحثتان باختيار (مؤشرات السيولة و الربحية) لشركة الاتصالات آسياسيل لتقييم الأداء المالي من للفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢١)، إذ تم جمع التقارير المالية السنوية من هيئة الأوراق المالية العراقية، بحيث تعطي المؤشرات التي تستخدم نتائج معينة للاستفادة منها، وهكذا يتمكن الحكم على أن هذه النسبة توضح المركز المالي للشركة.

أولاً: تحليل مؤشرات السيولة:

هو مدى امكانية الشركة للحصول على السيولة، إذ يقيس درجة توفير النقد لتسديد القروض قصيرة الأجل. ولقد تم حساب كل من نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة من خلال المعادلتين الماليتين وهما:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

حسب ما تم توضيحه لكيفية حساب مؤشرات السيولة من خلال الجدول (1).

الجدول (1) حساب مؤشرات السيولة لشركة آسياسيل للفترة (٢٠٢١-٢٠١٦)

النسبة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نسبة التداول	6.9	7.9	9.1	9.6	8.4	7.8
نسبة السيولة السريعة	6.7	7.8	8.9	9.5	8.4	7.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية للفترة (٢٠١٦-٢٠٢١).

من خلال الجدول (1) لحساب مؤشرات السيولة لشركة آسياسيل للفترة (٢٠٢١-٢٠١٦)، فبالإمكان ملاحظة أن المؤشرات الخاصة بنسبة التداول للشركة قد حققت أعلى نسبة للتداول، إذ بلغت (9.6) في سنة (٢٠١٩)، فيما حققت أدنى نسبة للتداول، إذ بلغت (6.9) في سنة (٢٠١٦)، أما السنوات الأخرى فحسب ما ورد في الجدول يدل على وجود فائض من الأصول المتداولة لتغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهذا يشير على إمكانية الشركة تغطية ديونها. أما عند قياس نسبة السيولة السريعة نلاحظ أن المؤشر لسنة (٢٠١٩) قد حقق أعلى نسبة للسيولة السريعة، إذ بلغ (9.5)، بينما حقق أدنى نسبة للسيولة السريعة، إذ بلغ (6.7) في سنة (٢٠١٦) على الرغم من انخفاض نسبته في هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى، إلا أنها أعلى من القيمة المقبولة، ويدل هذا على توفر النقد، وأن الشركة لا تواجه أي مشكلة للسيولة وهي لا تلجأ لتسدد التزاماتها التداولية لتصفية المخزون.

ثانياً: مؤشرات الربحية:

يتناول هذا المؤشر قياس وتقييم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وله أهمية كبيرة لدى أصحاب المشروع، والذين يديرون والمالكين والمقرضين... الخ من أجل تحقيق الربح، وتم حساب كل من نسبة العائد على الاستثمار، والعائد على الحقوق الملكية، من خلال المعادلتين المائيتين وهما:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد على الحقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

حسب ما تم توضيحه لكيفية حساب مؤشرات الربحية من خلال الجدول (2).

الجدول (2) حساب مؤشرات الربحية لشركة آسياسيل للفترة (٢٠٢١-٢٠١٦)

النسبة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
معدل العائد على الاستثمار	8.74	9.8	4.9	5.9	7.1	12.1
معدل العائد على حقوق الملكية	3.9	21.5	9.6	12.3	18.8	22.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية للفترة (٢٠١٦-٢٠٢١).

يوضح الجدول (2) لحساب مؤشرات الربحية لشركة آسياسيل للفترة (٢٠٢١-٢٠١٦)، أنه يمكن المؤشرات الخاصة بمعدل العائد على الاستثمار، وذلك من خلال وجود أختلاف ملحوظ في نسبة العائد على الاستثمار، إذ بلغت (12.1) في سنة (٢٠٢١) وهذه النسبة المرتفعة أعلى من القيمة المقبولة، وتدل على كفاءة الشركة في الأداء المالي وسياساتها لإدارة الاستثمارات، وفيما حققت أدنى نسبة العائد على الاستثمار، إذ بلغت (4.9) في سنة (٢٠١٨)، وهي قيمة منخفضة وتعكس ضعف إنتاجية استثمارات الوحدة، أما بالنسبة للسنوات الأخرى فهي أيضاً نسبتها منخفضة، وهذا يدل على

ضعف الأداء المالي للشركة المدروسة، ولكن عند قياس نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، نلاحظ أن المؤشر لسنة (٢٠٢١) قد حقق أعلى نسبة، إذ بلغ (22.2)، ولسنة (٢٠١٧) أيضاً قد حقق نسبة مرتفعة، إذ بلغ (21.5)، ولسنة (٢٠٢٠)، إذ بلغت (18.8) هي نسبة مرتفعة، وهذه النسبة المرتفعة هي أعلى من النسبة المثالية لمعدل العائد على الحقوق الملكية التي كانت (15%)، وهذا يدل أن أداء إدارة كفاءة، ويبين مدى نجاح الشركة من استخدام موارد المال الداخلية لتحقيق الأرباح، بينما في سنة (٢٠١٦) حققت أدنى نسبة لمعدل العائد على الحقوق الملكية، إذ بلغت (3.9) في سنة (٢٠١٦)، ويدل هذا المؤشر المنخفض على ضعف أو فشل الشركة المدروسة في ذلك المجال، أما للسنوات الأخرى (٢٠١٨، ٢٠١٩) فقد كانت مؤشرات المنخفضة أقل من النسبة المثالية أيضاً، إذ بلغت (9.6) و(12.3) وهي نسب قليلة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. يعد تقييم الأداء المالي من الوظائف بالغة الأهمية في مختلف الشركات ولاسيما الشركات الكبيرة منها، وذلك ما يترتب عليه من اتخاذ مجموعة من القرارات، أهمها المتعلقة بربحية الشركة.
٢. إن تقييم الأداء المالي يساعد الشركة على رفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء.
٣. يظهر تقييم الأداء المالي الوضع المالي للشركة.
٤. يعود انخفاض الأداء المالي للشركة إلى الأوضاع الاقتصادية والأمنية.
٥. أظهرت نتائج تحليل المؤشرات السيولة (التداول ونسبة السيولة السريعة) على التوالي، إذ أن هناك أدنى نسبة في سنة (٢٠١٦) بنسبة (6.9) (6.7)، وأعلى نسبة في سنة (٢٠١٩) بنسبة (9.6) و(9.5) أو سنوات الأخرى، وهذا يدل على وجود فائض من الأصول المتداولة لتغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهكذا تستطيع الشركة على تغطية ديونها، وأن الشركة لا تواجه أي مشكلة للسيولة ولا تلجأ لتسدد التزاماتها المتداولة إلى تصفية المخزون.
٦. أما بالنسبة لمؤشر الربحية فأظهرت النتائج أن هناك تفاوت في مؤشرات الشركة قيد الدراسة لكل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الحقوق الملكية، وفيما حققت أدنى نسبة العائد على الاستثمار، إذ بلغت (4.9) في سنة (٢٠١٨)، ونسبة العائد على الاستثمار بلغت (12.1) في سنة (٢٠٢١)، وهذه النسبة المرتفعة أعلى من القيمة المقبولة، وتدل على كفاءة الشركة في الأداء المالي وسياساتها لإدارة الاستثمارات، وقد كانت أدنى نسبة لمعدل العائد على الحقوق الملكية بلغت (3.9) في سنة (٢٠١٦)، ويدل هذا المؤشر المنخفض على ضعف أو فشل الشركة المدروسة في ذلك المجال أن المؤشر لسنة (٢٠٢١) قد حقق أعلى نسبة، إذ بلغ (22.2).

ثانياً: المقترحات:

١. على إدارة الشركة التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق، مما يؤدي إلى انخفاض في الربحية.
٢. على الشركة عينة البحث زيادة الاهتمام بتقييم أدائها المالي للوصول على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها، فضلاً عن معرفة نقاط القوة وزيادتها، لتطوير الأداء المالي للشركة بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة الشركات الأخرى.

٣. ضرورة إدخال الكادر المحاسبي بالدورات التدريبية لزيادة معرفتهم وتطويرهم في مجال إجراء دراسات تقييم أداء الشركات لأجل إجراء دراسات مستقبلية من شأنها زيادة كفاءة الشركة وفعاليتها.
٤. زيادة وعي متخذي القرارات المالية في الشركة للاهتمام بأدوات تقييم الأداء المالي.
٥. ضرورة الالتزام بدرجة عالية من الإفصاح التي تنعكس على وضع السيولة والربحية، لأنه صورة توضح من خلاله القوة المالية للشركة.
٦. ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات السيولة والربحية للاستفادة منها لمواجهة المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركة.
٧. قيام إدارة الشركة بتقييم الأداء المالي بشكل منتظم ومواعيد محددة ومستمرة لبيان وضع الشركة وإظهار نقاط الضعف في أعمالها من أجل تطويرها وتلافي تلك النقاط.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الأغا، زكريا محمد محي الدين زكريا، (٢٠١٩)، أثر دورة التحول النقدي على ربحية الشركات: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.
٢. أم كلثوم أولاد البركة وسمية بن عيسى، (٢٠١٦)، دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز (سونلغاز) جامعة احمد دراية ادرار - الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير.
٣. أماني، عزوزة، (٢٠١٧)، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨): دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (٤)، المجلد (١)، صص (٨١-٢٦).
٤. بضياف، عبد الباقي وشماسي، بوبكر وبخالد، عائشة، (٢٠١٨)، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (٢٠٠٩-٢٠١٦)، مجلة الباحث، العدد (١)، المجلد (١٨)، ٥٤٩-٥٦، الجزائر.
٥. جنوع، مخلد حمزة وجياس، محمد عبدالواحد، (٢٠١٦)، "تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية والسوق: دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية"، مجلة كلية الرادين جامعة العلوم، العدد (٣٩).
٦. حداد، فايز سليم، (٢٠١٤)، الإدارة المالية، ط٤، دار الحامد للنشر والتوزيع.
٧. الحسيني، حسن فلاح، (٢٠٠٦)، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر.
٨. حمزة رملي ونسرين عروس، (٢٠١٨)، "تقييم الأداء المالي لمؤسسات صناعة الأدوية بالاعتماد على معدلي العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA: دراسة مقارنة بين مؤسسة صيدال ومؤسسة بيو فارم"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (١)، صص ٨٧-١٠٠.
٩. دادن، عبدالوهاب وحفصي، رشيد، (٢٠١٤)، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي AED خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد (٧)، العدد (٢)، صص ١٧٨-٢٠٠.
١٠. سناء، صيد وشمس الهدى، سواليمة، (٢٠٢٠)، "تقييم مؤشرات الأداء لدى شركات التأمين الجزائري: دراسة حالة الشركة التأمين الجزائرية الشامل CAAT فترة (٢٠١٦-٢٠١٩)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
١١. السنفي، عبدالله عبدالله، (٢٠١٣)، الإدارة المالية، ط٢، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
١٢. السيسي، صلاح الدين حسن، (٢٠١٠)، "الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال - تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية"، ط١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

١٣. شرفي، منصف وبوشلاغم، عميروش، (٢٠٢٠)، "دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد (٣١)، العدد (١)، ص ١٨٥-٢٠٤.
١٤. العامري، محمد علي إبراهيم، (٢٠١٥)، الإدارة المالية، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٥. عبدالحميد، عبدالمطلب، (٢٠٠٢)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية.
١٦. عبدالسادة ميثاق هاتف، الهام ناظم، وبلال نوري سعيد، (٢٠٠٨)، "تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية"، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، المجلد (٦)، العدد (١).
١٧. عبدالستار، رجا رشيد، (٢٠١٣)، "استخدام نظام محاسبة المسؤولية في تقويم أداء مراكز الربح بالشركة العامة للصناعات الجلدية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد.
١٨. عبدالله، عبدالقادر محمد احمد والسهلاوي، خالد بن عبدالعزيز، (٢٠١٧)، الإدارة المالية، ط5، مطابع السروات، السعودية.
١٩. العبودي، عباس عبدالعالي كريم، (٢٠٢٢)، "تقييم الأداء المالي لمصارف العراقية عبر تحليل مفوفة (الأداء - الأهمية): دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٢٠. عشي، علي، (٢٠٠٢)، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
٢١. علوان، معاذ محمد شعبان، (٢٠١٥)، استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية: دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
٢٢. العبيبي، علي عبدالواحد، (٢٠١٣)، "تقييم أداء المؤسسة المصرفية باستخدام مدخل القياس الكمي والنوعي: بحث تطبيقي في مصرف الرافين"، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير.
٢٣. مسعودي، سناء، (٢٠١٥)، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي CPA, BNA بالوادي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
٢٤. المطيري، مشعل جهر، (٢٠١١)، "تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
٢٥. هندي، منير إبراهيم، (٢٠١٥)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط١٠، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

26. Che Johari E.E., Chronopoulos, D.K., Scholtens, B., Sobiech Anna L. & Wilson J.O.S. (2020). Deposit insurance and bank dividend policy. Journal of Financial Stability: 48, 100745.
27. Drehmann, M. (2013). Funding Liquidity Risk Definition and Measurement. Journal of Banking & Finance, p. 2174.
28. Ndukwe, Obiageri C., 2013, Banking System Liquidity, Central Bank of Nigeria, Understanding Monetary Policy, No. 34, Series 34, October.
29. Robinson, Thomas R., Henry, Elaine, Pirie, Wendy L. & Broihanhn Michael A. (2015), "International Financial Statement Analysis", 3rd ed., John Wiley & Sons, Inc., USA.
30. Sharma, M. (2008). Management of financial institutions: with emphasis on bank and risk management. PHI Learning Pvt. Ltd.
31. Simon Parirenté, (2009), Analyse financière et évaluation d'entreprise pearson education, France paris, p144.

32. Toshniwal, Ritu, (2016), "Concept of profit and profitability of commercial banks in india", 3rd International conference on recent innovations in science, technology, management and environment, indian federation of united Nations Association, New Delhi, India, 18th December.